

السؤال الأول:

- أ. النقود هي: أي أداة مقبولة كوسيط للتبادل.
- ب. النظام النقدي الذي يعتمد على سلعة معينة مثل الذهب يسمى: النظام النقدي المعدني.
- ج. ترى النظرية الكلاسيكية أن: النقود مجرد وسيط لإجراء المبادلات التجارية.
- د. حسب النظرية الكينزية، الطلب على النقود يشمل: طلب المعاملات والاحتياطي والمضاربة.

السؤال الثاني:

- أ. تعتبر النقود الإلكترونية جزءاً من النقود القانونية: خطأ- التعليل: النقود الإلكترونية ليست جزءاً من النقود القانونية الرسمية باعتبار الأخيرة صادرة عن البنك المركزي ووسيلة قانونية للدفع داخل الدولة، أما النقود الإلكترونية فهي تمثل وسائل دفع إلكترونية مثل النقود الرقمية أو الائتمانية التي تُستخدم في المعاملات عبر الإنترنت، ولكنها تعتمد على الأنظمة المالية والبنوك لتوفيرها، فلا يُعترف بها عادةً كوسيلة دفع قانونية إلا إذا تم دعمها بشكل رسمي من قبل الدولة أو البنك المركزي.
- ب. يعتمد النظام النقدي الحديث بشكل كلي على الذهب: خطأ- التعليل: النظام النقدي الحديث لا يعتمد بشكل كلي على الذهب بل يعتمد على النقود الورقية والائتمان الذي يُصدره البنك المركزي.
- ج. تفترض النظرية الكلاسيكية مرونة الأسعار والأجور: صحيح- التعليل: النظرية الكلاسيكية تفترض أن الأسعار والأجور مرنة وأن التوازن في الأسواق يتم من خلال التكيف السريع لهما.
- د. ترى النظرية الكينزية أن السياسة النقدية فعالة دائماً في تحقيق التوازن الاقتصادي: خطأ- التعليل: النظرية الكينزية تؤكد أن السياسة النقدية قد لا تكون فعالة في بعض الأحيان، خصوصاً عندما تكون معدلات الفائدة صفراً أو عندما تكون ثقة المستهلكين في الاقتصاد منخفضة.

السؤال الثالث:

المعادلات:

- الطلب على النقود للمعاملات $TD = 0.5Y$
- الطلب على النقود للمضاربة $SD = 100 - 2r$
- حيث $r = 5$ و $Y = 1000$
- 1- حساب إجمالي الطلب على النقود:
الطلب على النقود للمعاملات $TD = 0.5 \times 1000 = 500$
الطلب على النقود للمضاربة $SD = 100 - 2(5) = 90$
إجمالي الطلب على النقود $GD = TD + SD \rightarrow GD = 500 + 90 = 590$
- 2- كيف يتغير الطلب على النقود إذا انخفض سعر الفائدة إلى 1%؟
الطلب على النقود للمضاربة $SD_1 = 100 - 2(1) = 98$
إجمالي الطلب على النقود $GD_1 = TD + SD_1 \rightarrow GD_1 = 590 + 8 = 598$
- عندما ينخفض سعر الفائدة يزيد الطلب على النقود.

السؤال الرابع:

- ناقش تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ بداية العقد الثاني من القرن 21:
- دور البنك المركزي الجزائري في تحديد معدلات الفائدة والسيطرة على التضخم:
 - يلجأ البنك المركزي الجزائري إلى استخدام معدلات الفائدة كأداة رئيسية للسياسة النقدية؛ فتخفيضها يشجع على الاقتراض والاستثمار، مما يعزز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، ففي ظل التضخم المرتفع، قد يرفع البنك المركزي معدلات الفائدة للحد منه، مما قد يبطئ النمو الاقتصادي على المدى القصير.
 - يعتمد البنك المركزي على أدوات مثل عمليات السوق المفتوحة وتعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي للسيطرة على التضخم. ومع ذلك، فإن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الواردات يجعل التضخم

عرضة لتقلبات أسعار الصرف وأسعار السلع العالمية.

تتعامل الجزائر مع التقلبات في سعر النفط وتأثيرها على عرض النقود وسعر الصرف:

- الجزائر تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، ومن ثم فإن التقلبات في سعره تؤثر بشكل مباشر على ميزان المدفوعات وعرض النقود.
- إذا انخفضت أسعار النفط، تنخفض الإيرادات المالية مما قد يؤدي إلى تقليص عرض النقود، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف وتفاقم التضخم.

سياسة التضخم المستهدف أو سياسة التيسير الكمي ومدى مناسبتها للاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن:

- سياسة التضخم المستهدف تعتمد على تحديد هدف واضح لمعدل التضخم (مثلاً 3-5%) واستخدام الأدوات النقدية لتحقيقه. هذه السياسة قد تكون مناسبة للجزائر إذا تم تطبيقها بشكل تدريجي، حيث يمكنها تعزيز الثقة في السياسة النقدية وتقليل التقلبات الاقتصادية. ومع ذلك، فإن نجاح هذه السياسة يتطلب استقلالية أكبر للبنك المركزي وشفافية في الإجراءات، وهو ما قد يكون تحدياً في ظل الهيكل الاقتصادي الحالي للجزائر.
- أما سياسة التيسير الكمي فهي تتضمن شراء الأصول المالية (مثل السندات الحكومية) لزيادة السيولة في السوق. في حالة الجزائر، قد يكون تطبيق هذه السياسة محدوداً بسبب ضعف عمق السوق المالية واعتماد الاقتصاد على القطاع النفطي. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي التيسير الكمي إلى زيادة التضخم إذا لم يتم التحكم في السيولة بشكل صحيح، خاصة في ظل ضعف الإنتاج المحلي وارتفاع الاعتماد على الواردات.

التعليق:

في الوقت الراهن، قد تكون سياسة التضخم المستهدف أكثر ملاءمة للجزائر إذا تم تطبيقها بشكل تدريجي وبمرونة، مع تعزيز استقلالية البنك المركزي. أما سياسة التيسير الكمي فتبدو أقل ملاءمة بسبب طبيعة الاقتصاد الجزائري وضعف الأسواق المالية.